المقتطف

مجلة علمية صناعية زراعية

الجزء الثاني من المجلد الثالث والثمانين

١ يوليو سنة ١٩٣٣ — ٨ ربيع الاول سنة ١٣٥٢

مصير العالم الاقتصادي

اي السبيلين نختار

اصلاح النظام الرأسمالي او القضاء عليه

يقف الناس اليوم ، وهم في غمرات ازمة طاحنة ، مرتابين مترددين لا يدرون اي السبل يسلكون . اما القلائل الذين لا يزالون يظنون انهُ لابدَّ للعناية من اصلاح الحال ، وان ذلك لا يقتضي من جانب الناس اي سعي يبذل، فيصحُّ ان نمرَّ بآرائهم مرَّ الكرام ، اذ يعرف القراء مما نشرناه في الشؤون الاقتصادية ، ان اسباب الازمة متغلغلة في صميم نظامنا الاقتصادي . فلا يمكن لازالتها القعود مكتوفي الايدي بانتظار العون الالهي ، بل لا يصلح الآن الا السعي الحازم المقرون بالمعرفة والتعاون. والعالم في شديد الحاجة الى خطط عملية توضع بالاتفاق وتنفذ بالاشتراك الدولي ، حتى يستطيع الخروج من كهف الظلمة الى طريق الانتعاش فالرخاء. ولكن ما هذه الخطط ؟ ان المؤتمر الاقتصادي والنقدي العالمي الملتئم في لندن ونحن نكتب هذه السطور ، يحاول ان يقرِّر أهمها اذا أُلهم اعضاؤهُ الحكمة والتعاون

وليس امام زعماء الشعوب الا أحد سبيلين . اما ان يحاولوا في عزم وصفاء نيَّة اصلاح النظام الرأسمالي، بازالة اسباب الاضطراب في شؤون كل دولة وفي صلات الدول بعضها ببعض، وبتصفية المساوىء الاقتصادية التي نشأت عن الحرب الكبرى ومعاهدات الصلح ، وتنظيم المجتمع من الناحية الاقتصادية والمالية تنظيماً يقيهِ مما يُبلَى به النظام الرأسمالي في الفينة بعد الفينة من عجز قوة الشراء عن مجاراة اتساع قوى الانتاج — او ان يعترفوا اعترافاً صريحاً بان

النظام الرأسمالي على جلالة فوائده في القرنين المنصرمين ، اصبح لا يصلح للعالم في العصر الحديث ، وان يُتبلوا بسعي منظَّم وحزم وعلم ، على انشاء نظام اقتصادي آخر يقوم على مبادىء تختلف عن المبادىء التي يقوم عليها نظامنا الحالي

فأي السبيلين يختارون ؟ ان الاتفاق على الجواب عن هذا السؤال متعذر الآن . ففي الناحية الواحدة تجد الولايات المتحدة الاميركية على السبيل الاول لا ترضى عنهُ بديلاً . وفي الناحية الاخرى يقوم اتحاد الجمهوريات السوفيتية بتجربة اجتماعية اقتصادية واسعة النطاق ويرى زعماؤها ان لا طريق الا طريقهم يفضي الى الخير . وسائر الدول بين الاثنتين ، حائرة مضطربة ، وهي تعاني من آثار حيرتها واضطرابها ما تعاني

تراث الحرب الكبرى

زعزعت الحرب الكبرى اركان التجارة العالمية ، واحدثت اضطراباً في اتزان النظام الاقتصادي في البلدان المحاربة والمحايدة على السواء. ففيها جميعاً نشطت الصناعات الخاصة بادوات الحرب وذخيرتها نشاطاً عظيماً . واصيبت الصناعات الاخرى المتجهة الى صنع ما تحتاج اليهِ الشعوب التي لا صلة مباشرة لها بالحرب ، بقسط وافر من التراخي والفتور . وحوّلت سمة الانتاج في كل بلاد تحويلاً مفتعلاً ، فاضطرت البلدان التي كانت تعتمد على تجارة الصادر الى تحويل صناعاتها حتى تصنع ما تستوردهُ داخل حدودها فتكفَّ عن الاستيراد ، وعوّدت الناس في البلدان المحاربة ان يتحدثوا بالملايين ومئات الملايين من المال، وان يحسبوا ان المشكلة الاقتصادية العظمى هي الحصول على السلع التي يطلبونها في مقادير كبيرة وبسرعة فائقة من دون اي نظر الى نفقة انتاجها . ومكّنت قوى الانتاج بتنظيمها والسيطرة عليها من اخراج مقادير من المصنوعات تزيد على متوسط الانتاج قبل الحرب زيادة عظيمة — ثم كانت هذه المصنوعات تدمَّر تدميراً يساوق في سرعته سرعة انتاجها — وضخّمت ثروس الاموال بتمكين اصحابها من حساب ثروتهم بحسب الاسعار التي ضخّمتها الحرب وكان لا بدَّ ان تتقلّص قيمتها بعد الحرب ، اذ تسرّح الدول جيوشها فتنقص الحاجة الى كلّ ما تنفقهُ الجيوش وتبدّدهُ من الذخيرة الحربية والمطعم والمشرب والملبس

كل ذلك يدلُّ على ما تستطيعهُ قوى الانتاج العالمية من التوسُّع لانهُ رغماً عن اشتغال زهرة شباب العالم بتقتيل بعضهم بعضاً وتدمير المنشآت الصناعية والمدنية ، وانشغالهم عن العمل المنتج في المعامل والحقول ، استطاع جانب كبير من سكان العالم ان يعيشوا في مستوى عالٍ ، وينتجوا إنتاجاً وافراً ، وهذا يثبت ما بلغت اليهِ سيطرة الانسان على الطبيعة والى اي مدًى يمكن ان تتسع قوى الانتاج اذا عرف الانسان كيف ينظمها ويسيطر عليها

ولكن ساءت الحال ، بعد ما وضعت الحرب اوزارها وعقدت معاهدات الصلح ، وشرع الناس يحاولون العودة الى الاحوال السوية التي كانت سائدة قبل نشوب الحرب . على ان هذه العودة كانت امراً متعذراً بسبب الانقلاب الاقتصادي في طبيعة الانتاج وفي تخطيط العالم السياسي . ذلك ان البلدان التي اضطرت في خلال الحرب الى ان تكتفي بما تنتجهُ هي ، وان تنتج ما كانت تستوردهُ ، لم يحتمل ان تستغني عن صناعاتها الوطنية الناشئة . فبدلاً من تحاول الامم وضع الصناعة على اساس جديد يتفق ومقتضيات الاسواق بعد الحرب حاولت كل امة ان تعيد صناعاتها الى الحالة التي كانت فيها قبل نشوب الحرب . فلما كانت فترة الرخاء القصيرة التي تلت الحرب ، اعتقد الناس انهم على الطريق السوي الى الرخاء الدائم — وكانوا واهمين

ولذلك نرى ان اعمال الترميم الصناعي التي تمت في البلدان الصناعية القديمة وجّهت توجيهاً خاطئاً ، وكثير من الصناعات الجديدة التي انشئت بعد الحرب ، وانفق عليها مال طائل اصبحت لا تجدي نفعاً بعد انقضاء فترة الرخاء القصيرة

ذلك ان معاهدات الصلح خلقت دولاً جديدة على انقاض الامبراطورية النمسوية المجرية وجانب من روسيا . وكل دولة من هذه الدول كانت ترغب في ان تستقل استقلالاً اقتصادياً الى جنب استقلالها السياسي . فشرعت تبني حواليها حواجز جمركية عالية مع عجز اسواقها المحلية عن استهلاك ما تنتجه صناعاتها المستحدثة . ثم ان البلدان الصناعية الكبيرة التي كانت تعتمد على تجارة الصادر اصبحت ذات يوم واذا الاسواق التي تعتمد عليها قد اقفلت في وجهها . ولكن هذه البلدان كانت في الغالب قد اعادت بناء صناعاتها على احدث الاساليب . والصناعات الحديثة لا تعود بربح على اصحابها الاّ اذا كان انتاجها واسع النطاق ، لكثرة النفقات الاساسية . والانتاج الواسع النطاق يحتاج الى اسواق حرة لبيع المصنوعات . فنشأ عن كل هذا — وبوجه خاص بعد ما اصلحت المانيا صناعاتها ونزلت الى السوق — منافسة شديدة بين البلدان الصناعية ، والفوز في هذه المنافسة لا يتم الا بخفض قيمة النقد او بخفض اجور العمال وحفظ معيشتهم على مستوى واطىء

ثم كل هذا والعالم احوج ما يكون الى التعاون بدلاً من القطيعة والمنافسة

التعويضات والديون

ولو ان التجارة الدولية كانت تبادلاً في العروض فقط لكانت الحال التي نشأت بعد الحرب الكبرى كافية لاقلاق بال العارفين بأصول الاقتصاد المعرضين عن التأثر بالنزعات القومية الجامحة . ولكن مما زاد الطين بلّة ان التبادل بين الامم ازداد تعقيداً بالديون الدولية الكثيرة وفي مقدمتها اموال التعويض التي طلبها الحلفاء من المانيا ، وديون الحرب بين الحلفاء ،

وديونهم لاميركا . ثم يضاف الى اموال التعويض وديون الحرب ديون اخرى عقدت بعد الحرب لانفاقها في ترميم البلدان التي دمّرتها الحرب واصلاح الصناعات وما الى ذلك . ولكن الدول المدينة لم يكن في امكانها ان توفي أقساط دينها — لانها لا تملك زيادة في صادراتها على وارداتها — اذا امسكت الدول الدائنة عن اقراضها المال . ولم يكن للدول المدينة امل ما في زيادة صادراتها على وارداتها الا باستدانة المال لاصلاح الصناعات واقامتها على أساس حديث حتى تستطيع ان تنافس بمصنوعاتها مصنوعات غيرها من الدول الصناعية في الاسواق الحرة . وكذلك ترى ان عبء الديون الدولية على فداحته عند انتهاء الحرب ، ازداد فداحة بعيدها ، واتضح أنه لا بدّ من المضي في اتجاه تيار المال من الدول الدائنة الى المدينة اذا اريد الاحتفاظ باستقرار النظام الاقتصادي القائم . وليس ادلّ على صحة ذلك من انهُ لما حصل الانهيار العظيم في سوق نيويورك المالية وكفّ الاميركيون عن عقد القروض لالمانيا ، كاد النظام الاقتصادي الالماني ينهار ، ولولا موراتوريوم هوفر لانهار فعلاً ، ومنذ اعلن موراتوريوم هوفر سنة ١٩٣١ لم تسدّد المانيا شيئاً من ديونها السياسية او التجارية

ثم ان عبء الديون حمل الدول على السعي كلّ السعي الى زيادة صادراتها ونقص وارداتها ، فراحت تخفض أسعار صادراتها لكي تنافس بها صادرات البلدان الاخرى ، وترفع حواجزها الجركية لكي تمنع صادرات البلدان الاخرى من منافسة مصنوعاتها في اسواقها الداخلية

وزادت الحال تفاقماً لما أخذت الدول ترجع الى عيار الذهب . لانها برجوعها فازت من ناحية بتثبيت قيمة نقدها بالنسبة الى النقود الاخرى . ولكنها إذ فعلت ذلك نقصت أسعار الجملة بوجه عام . لان الدول برجوعها الى عيار الذهب ، كأنها اعترفت بأنها تعتمد على الاحتفاظ في خزائن بنوكها بقدر كافٍ من الذهب . ولكن هذا كان متعذراً لوجوب تسديد أقساط الديون الدولية الكبيرة . وهذه الاقساط كان تسديدها متعذراً الا بالذهب . لان تجارة الصادر كانت مقيدة بقيود الحواجز الجركية العالية . والدولة المدينة ليس أمامها الا أحد سبيلين لتسديد دينها . فاما ان تسدّده ذهباً ، او ان تزيد صادراتها على وارداتها فتسدد بثمن الفرق جانباً من دينها . فنشأ عن ذلك ان معظم الذهب خزن في خزائن أمم قليلة اي ساء توزيعهُ . فاذا قلّ الذهب — أساس النقود — ارتفعت أسعارهُ ونقصت اسعار العروض . والذهب في خزائن بعض الدول كان «متجمداً» لا يستعمل للتجارة . فكأن مقدار الذهب في عالم التجارة نقص . ونقصه يفضي دائماً الى ارتفاع ثمنه وهبوط ثمن العروض . واذ نقصت اسعار العروض زادت قيمة الديون . فدين مائة جنيه اذ يكون اردب القمح بمائة قرش ، يتضاعف اذ يصبح اردب القمح بخمسين قرشاً . وكل هذا افضى الى زيادة اتجاه الذهب الى البلدان الغنية به حيث يحفظ في الخزائن لا يصلح لعمل مالي ، فضيّق المجال على التجّار في البلدان التي خرج

منها الذهب، وحدد «الكرديه» ورفعت الحواجز الجمركية في البلدان المدينة والدائنة على السواء

ولم يطل المطال على قادة الامم حتى ادركوا ان الاموال التي كانوا يتوقعون الحصول عليها من المانيا كانت بعيدة المنال. واذا كان رجال السياسة في فرساي قد اخطأوا التقدير، اذ حسبوا ان الالمان يستطيعون ايفاء هذه المبالغ الطائلة ذهباً، لا بضاعة، فان بعض المفكرين ما لبثوا أن ادركوا هذا الوهم ونبهوا عليه. ولكن الامر الذي لم يدرك على حقيقته حتى الآن، هو ان ما يصح على مال التعويض يصح كذلك على الديون الدولية. فليس في العالم كله ذهب يكفي لتسديد الديون. ولو كان الذهب الموجود كافياً لذلك، لاحدث انتقاله من بلدان مختلفة الى بلاد واحدة — لان سير كل الديون واغلب مال التعويض ينتهي مطافهُ الى اميركا — تقلقلاً كبيراً في الاحوال الاقتصادية. واذاً فلا بد من تسديد الديون، كما تسدد الديون الدولية عادة. اي بالفرق بين الصادر والوارد. وهذا ممتنع بسبب الحواجز الجمركية العالية التي رفعت بعد الحرب

ومع وضوح هذه المسائل الاساسية عجلت بريطانيا في تسوية دينها لاميركا، اعتداداً بمكانتها المالية. فتعهدت بايفاء الديون التي عقدتها في الحرب كاملة للولايات المتحدة وبفائدة معتدلة. وليس الاتفاق نفسه شيئاً لا تستطيع بريطانيا حمله فقط، بل هناك ما هو اشد ضرراً. ذلك ان هذا الاتفاق جعل بريطانيا في صف الدول التي تقضي باستيفاء مال التعويض الالماني لكي توفي بحصتها منهُ دينها لاميركا

فلما ذهب مندوبو الدول الاخرى الى اميركا ليسووا ديون حكوماتهم لها، كان رجال السياسة ووزراء المالية قد اصبحوا ابعد فهماً للعصاب التي تحول دون تسديد مبالغ طائلة من المال — كأقساط الديون الدولية — اذا لم تسدد بضاعة وعملاً، تخفضت مبالغ ديونها وفوائدها تخفيضاً كبيراً عما تقضي بهِ التسوية البريطانية الاميركية

وفي خلال ذلك كان مبلغ التعويضات الاول المطلوب من المانيا قد خفض بموجب برنامج دوز سنة ١٩٢٤ ولكنهُ ظل مبلغاً كبيراً من المتعذر على المانيا توفيتهُ. بل ان برنامج دوز اسفر عن نتيجة خطرة، ذلك انهُ اقترن في اذهان الناس باستقرار الامور في المانيا، فاقبل اصحاب الاموال على تثميرها في قروض تعقد لالمانيا. وكذلك بدلاً من ان ينقص مجموع الديون الخارجية المطلوبة من المانيا زادت زيادة فاحشة بعقد هذه القروض لها في الخارج. وحاولت الامم في برنامج ينغ ان تنقص المطلوب من المانيا من مال التعويض فزادتهُ فعلاً. ذلك ان برنامج دوز كان يقضي بنقص الاقساط اذ انخفضت الاسعار. ولكن برنامج ينغ لم يحفل بهذا الشرط وعينت الاقساط من دون نظر الى الاسعار، فلما انهارت الاسعار هذا الانهيار العظيم، زادت قيمة الاقساط الفعلية المطلوبة من المانيا زيادة فاحشة

الركود وتهبوط الاسعار

وكذلك نرى ان رفع الحواجز الجمركية ، وعبء الديون الدولية سدّا سبل التجارة العالمية . ولكن الغريب ، ان اوربا ظهرت في خلال ١٩٢٤ — ١٩٢٩ بمظهر المقتدرة على الانتعاش ، فزاد ما تنتجهُ مصانعها ، واتسع نطاق تجارتها ، وتمكنت الثقة اذ بدا ان اوربا قادرة على تخطي المشكلات التي نشأت عن الحرب . ولكنَّ حائلين حالا دون تحقيق الاحلام . الاول هبوط عام في مستوى الاسعار زاده تضييق نطاق «الكرديه» الناشيء عن احتجاز الذهب وتجمدهُ في خزائن قليلة . وثانياً اعتماد اوربا على مقدرة اميركا على عقد القروض لها . فلما راجت الاموال في اميركا ذلك الرواج العظيم سنتي ١٩٢٨ و١٩٢٩ كفَّ الاميركيون عن ادانة اموالهم في اوربا لكي يشتروها في بورصة نيويورك وجني الربح الطائل منها هناك . فكانت النتيجة ان اتجه تيّار الذهب الاوربي الى اميركا . فلما وقع الانهيار في وول ستريت وهبطت الاسعار بدأ الاميركيون يستردّون من اوربا ما يستطيعون استردادهُ من المال المثمَّر فيها . فكان الانهيار ما مدأه الرواج . ديون الحرب يجب ان توفى ، ولا يمكن دفعها الاَّ ذهباً . والديون التجارية يجب ان تسدَّد اقساطها وفوائدها ، ولا يمكن ان تسدَّد الاَّ ذهباً . ذلك لان الحواجز الجمركية الاميركية تمنع كثرة الواردات الى اميركا . فلا المانيا ولا بريطانيا ولا غيرهما تستطيع ان تسدَّد جانباً مما عليها بزيادة صادرها على وارداتها الى اميركا أو إلى غير اميركا لان رفع الحواجز الجمركية كان عامًّا . وزاد هبوط الاسعار فزادت فداحة الديون . لذلك نرى على اثر الانهيار في سوق اميركا المالية سنة ١٩٢٩ ، ميلاً عالميًّا الى الغاء الديون بانكارها ، وهذا الميل كان شاملاً لاوربا واستراليا واميركا الجنوبية والشرق الاقصى حيث زادت مشكلتهُ تعقيداً هبوط اسعار الفضة وهي اساس نقده فهبوط ثمنها ، زاد قيمة ديونه ، ونقص مقدرتهُ على الشراء

كل هذه المصائب نشأت في الغالب عن الحرب . ويصح ان نحسبها من نتائج الحرب الاقتصادية . ففي المقام الاول ، كانت الحرب نفسها ، من ناحية التفكير الاقتصادي ، خطأً كبيراً . لانهُ لا ريب في ان المنتصرين والمهزومين خسروا في الحرب . فالامبراطورية البريطانية ، رغم ما ضمَّ اليها من بلدان واسعة خصبة ، افقر الآن مما كانت قبل نشوب الحرب وقبل ان تضمَّ اليها هذه البلدان باسم الانتداب . وفرنسا رغم الثروة التي جمعتها الآن ، ورغم تفوقها في شؤون اوربا السياسية والحربية ، لم تفز بالسلامة التي كانت ترمي اليها ، ولا تزال مرغمة على الذود عن سلامتها بالمدافع والحراب . وكنا نحسب ان الولايات المتحدة الاميركية هي الدولة الوحيدة التي ربحت من الحرب . ولكن تجمد الذهب في خزائنها لم يغنها شيئاً ، فقد صدمت اخيراً ، وهي اكبر دولة خازنة للذهب الى الخروج عن قاعدة الذهب

وقررت وهي اكبر دولة دائنة ، انها لا تدفع فوائد ديونها الا بالعملة الورق . العمال العاطلون في بلادها يزيدون على ١٢ مليوناً . وفلاحوها في حالة يرثى لها لما بلوا به من هبوط اسعار الحاصلات الزراعية . فاذا كان هذا هو الغنم الاقتصادي من الحرب فأين هو الغرم

ضعف جمعية الامم

واذا كان السماح بنشوب الحرب خطأً فاحشاً من الناحية الاقتصادية، فالتسليم بوضع معاهدة صلح كالمعاهدة التي وضعت كان خطأً وجهلاً . فتقسيم بلاد النمسا والمجر وانشاء دويلات متعددة في اواسط اوربا كانا مصيبة اقتصادية من الطبقة الاولى ، لانهما زادا الوحدات المتناقسة في العالم ، والعالم في اشد الحاجة الى التعاون والتوحيد . ولا ريب في أن انشاء هذه الدول كان له مسوغ سياسي . ولكن لامفرّ من الحكم بأن انشاءها عزز روح القومية — والقومية الجامحة في الغالب — في حين ان الروح القومية لم تكن الروح الصالحة لتنظيم العالم من الناحيتين السياسية والاقتصادية بعد الحرب . لان الدولة القائمة على مبدإ القومية تقتضي استقلالاً سياسيًّا وسيادة قومية ، وهذان من شأنهما رفع الحواجز الجركية لحماية الصناعة الوطنية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، في حين ان حاجة العالم الاولى انما كانت لحفظ مساري التجارة مفتوحة . وانشاء جمعية الامم لم يكن كافياً لتعديل هذه النزعة القومية المكتسحة . لان عمل الجمعية نفسه كان محدوداً بفكرة السيادة القومية ، فلم تفز حتى الآن بالوصول الى اي توحيد اقتصادي بين الوحدات السياسية المنفصلة . بل ان منبرها في الغالب كان ميداناً للمنافسة بين القوميات المتناقسة والدول الكبرى التي تتنازع السلطان فلم تقدم الجمعية على استعمال ما يخولهُ اياها دستورها خشية ان تفقد التأييد الذي تمنحها اياهُ احدى الدول الكبرى . وبعض الدول الصغرى — كالدول السكندينافية — رغب في فهم جمعية الامم على ما هو مقصود منها حقيقة ، فحاول ان يجعلها أداة للتعاون الدولي ، ولكنهُ لم يصب من النجاح الا قسطاً يسيراً . وجلُّ ما قامت بهِ جمعية الامم هو جمعها الحقائق الدولية ونشرها وهذا سبيل لا بأس بهِ الى خلق رأي عام دولي في مختلف البلدان

ان خيبة الرئيس ولسن في ضمّ اميركا الى الجمعية قضى عليها بأن لا تترفع كثيراً عن المنازعات الاوربية . ثم ان فوز الاشتراكية المتطرفة في روسيا ، حوّلها أداة تستعملها الامم التي تخاف الاشتراكية المتطرّفة، للاحتفاظ بالحالة الراهنة . ودول اميركا الجنوبية لا تستعملها الا لتؤكد على خشبة منبرها استقلالها عن الولايات المتحدة الاميركية . وطريقة معالجتها لمسألة منشوريا وشنغهاي جعلت الشرق الاقصى ازال اية ثقة لهُ فيها

وسرُّ ضعفها انها بطبيعة نظامها تدافع عن التسوية التي تمت سنة ١٩١٩ وهي تسوية كما بيّنا تنطوي على اخطاء كثيرة يكفي كل خطإ منها ، اذا استفحل ان يفضي الى حرب كبيرة

العقدة الاقتصادية الاوربية

اما وقد وضعت التسوية السياسية والاقتصادية للحالة الناشئة عن الحرب الكبرى ، فمن المتعذر الغاؤها . والحدود الجديدة التي رسمت على خريطة اوربا بالغة ما بلغت من الخطإ والضرر على المصلحة الاقتصادية العامة ، لا يمكن تنقيحها الاّ بالعودة الى حالة اوربا قبل الحرب . فاذا شئنا انشاء وحدات مستقلة كبيرة في اوربا ، لم يكن ذلك مستطاعاً الآن ، الاّ باسترضاء الدول الصغيرة ومحاولة التوفيق بينها بوضع خطة شاملة للتعاون . وهذا متعذر ، او هو على الاقل صعب . لان كل ميل الى الاتحاد بين دولتين او اكثر يثير الريب الدولية . ففي سنة ١٩٣٢ حاولت الدول التي حول نهر الدانوب ان توثق عرى الصلات الاقتصادية بينها ، بالوصول الى اتفاق تخفض بموجبه الحواجز الجمركية خفضاً متبادلاً . ولكن هذه المحاولة لقيت مقاومة عنيفة . ذلك ان دول الدانوب اكثرها زراعي . وهي سوق لمصنوعات المانيا وايطاليا فهما تخشيان انهُ اذا تمّ هذا الاتفاق — ولا بدّ ان تكون تشكو سلوفاكيا أحد اعضائه وهي دولة صناعية — اصبح لمصنوعات تشكوسلوفاكيا ميزة ظاهرة على مصنوعات المانيا وايطاليا في اسواق البلدان الزراعية . وهما لذلك تقاومانه . وتزداد المسألة تعقداً اذا عرفت رغبة المانيا الملحة في الاتفاق مع النمسا بل الاتحاد بها ، ونزعة المانيا وايطاليا الى النظر في تنقيح المعاهدات وهو عمل تقاومهُ فرنسا وحلفاؤها . فالعقدة الاقتصادية الاوربية مرتبطة بالعقدة السياسية ، ورغم عهدة الدول الاربع والتشاع بعض الغيوم التي كانت ملبدة في جوّ اوربا في مايو الماضي ، ما تزال الحرب الى الانتعاش الاقتصادي مبهمة على الروّاد

شروط الاصلاح

ان المصاعب التي خلّفتها الحرب الكبرى ، والمصائب التي نشأت بعيدها عن معاهدات الصلح ، تقف حائلاً دون كلّ محاولة غرضها اصلاح النظام الرأسمالي واقامته على اساس راسخ . ومع ذلك فليس بالامر العسير تعيين الخطوات التي يجب ان تخطوها الامم نحو ذلك الغرض . فالخطوة الاولى هي اعادة النظر في مشكلة الديون الدولية — والمقصود هنا بالديون الدولية مال التعويض وديون الحرب والديون التجارية الخاصة والعامة التي عقدت بعد الحرب — وقد زادت فداحة امرها بهبوط اسعار العروض زيادة جعلت الدول المدينة عاجزة عن حملها . ولعل افضل طريقة لمعالجة هذه المشكلة هي تقسيمها الى مراحل فينظر اولاً في مال التعويض وقد تمّ ذلك في مؤتمر لوزان في صيف ١٩٣٢ اذ خفض باقي المطلوب من التعويضات الالمانية الى نحو ١٥٠ مليون جنيه . ثم النظر في ديون الحرب ثم التدرّج الى تسوية كلّ الديون الدولية العامة والخاصة

وكلّ حلّ لمشكلة الديون يقتضي موافقة اميركا عليه، لان مطاف الديون من مال التعويض الى ديون الحرب، ينتهي في الغالب اليها. ولكن السواد من الاميركيين ما يزال يجهل مقام الديون الدولية في اقلاق التبادل المالي والتجاري، ومن لا يرون فيها الاّ ديوناً عقدت لامم يصكوك موقعة، وانها اذا لم توفّ هذه الديون وقع عبء توفيتها على دافع الضرائب الاميركي. لذلك تعجز كل حكومة اميركية عن ان تتساهل في حلّ مشكلة الديون الاّ اذا أمكنها الحصول على تعويض يفهمهُ الشعب الاميركي. ولعلّ الامر الوحيد الذي يستطيع ان يؤثر في نفوس الاميركيين، هو تعهّد دول اوربا بالوصول الى اتفاق معقول في خفض السلاح، يضمن انها لا تبدّد الاموال التي تتخلى اميركا عنها في اعداد معدّات الحرب. فمشكلة الديون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمشكلة نزع السلاح. ومؤتمر نزع السلاح ما يزال بطيئاً يتردد بين خفض السلاح وضمان السلامة. ففريق يقدم الأول على الثاني، وفريق يصرّ على ضمان سلامته بمعاهدات تعقد وتوقّع قبل ان يسلم بخفض سلاحه. فاذا اتيح لمؤتمر نزع السلاح ان يصل الى نتيجة يصحّ الاعتماد عليها، بعد الموافقة على اقتراح مكدونلد، وتصريح اميركا الذي يخرجها من عزلتها الدهرية، تمهدت الطريق الى قسطٍ من التعاون الاقتصادي. وعندئذ لا تتأخر اميركا عن النظر في خفض الديون او الغائها، لان ما تربحهُ اميركا، اذا تمّ ما تقدّم، يفوق اضعاف ما تخسرهُ اذ خفضت الديون التي لها خفضاً كبيراً (١)

على كلّ لابدّ من البحث في هذه المسألة قبل ١٥ دسمبر القادم وهو الميعاد الذي تستحق فيه الاقساط التالية. وقبول روزفلت من الدول المدينة التي سدّدت اقساطها السابقة، وتسليمهُ بأن لا توفى من الاقساط المستحقة في ١٥ يونيو الماضي إلا جانباً يسيراً منها علامة على اعترافها بها، يدلّ على ان الحكومة في وشنطن، اذا لم يخرج زمامها من يد روزفلت، قد تتمكن من اقتراح حلٍّ معقولٍ، او قبول حلٍّ معقول. واميركا بين أحد امرين، فاما ان تخفض حواجزها الجمركية حتى تمكن مدينيها من اصدار بضائعهم الى اسواقها فيوفوا بذلك ديونهم او ان تلغي الديون او ان تسكت عن عدم ترفيتها

ولكن المسألة لا تنتهي عند هذا الحدّ. فمعظم المال الذي عقد قروضاً تجارية خاصة بعد الحرب كان مالاً اميركيًّا وبريطانيًّا. وهذه الديون التجارية لابدّ من الاتفاق على قضها في سبيل عودة الرخاء لانها تجري مجرى مال التعويض وديون الحرب في اقلاق الحال الاقتصادية العامة. ولعلّ أفضل طريقة لخفض هذه الديون هو السعي الدولي المشترك لرفع الاسعار. لانهُ اذا ارتفعت الاسعار قلّت الديون، واصبح عبؤها محمولاً

وحلّ مشكلة الديون يقتضي ان يصحبهُ اتفاق على خفض الحواجز الجمركية وتثبيت اسعار

(١) جاءت الانباء ونحن نكتب هذه السطور ان مؤتمر نزع السلاح قد اجل اجتماعه الى ١٥ سبتمبر اذ لا فائدة من اجتماعه قبل الوقوف على نتائج المؤتمر الاقتصادي وهذا يزيد المسألة تعقيداً

النقد . وكلاهما من آثار الاضطراب الذي احدثتهُ الديون في توزيع الذهب

فقد كان الذهب قبل سنة ١٩٢٨ موزعاً توزيعاً نسبياً عادلاً . وكانت القروض التي عقدت في اميركا وانكلترا ، تمكن الدول المدينة من تونية ديونها بالاعتمادات التي تفتح لها بمقتضى هذه القروض . فلم تضطر في يوم ما ان تخرج الذهب من خزائنها لتوفي به قسطاً من دين او فرقاً بين صادرها وواردها . فلما حلّقت الاسعار في بورصة اميركا الى مستوى غير طبيعي وصار جني الربح بالمضاربة امراً مؤكداً ، كف الناس عن شراء سندات القروض الاجنبية لكي يشتروا اموالهم في البورصة . فلما انهارت الاسعار ، حول اصحاب الاموال المثمرة في البلدان الخارجية ان يستردوا ما يمكن استرداده منها . فعجزت الدول المدينة عن الحصول على الاعتمادات التي توفي بها ما عليها . فاضطرت ان تسدده بالذهب . فلما رأت المخزون من الذهب عندها يذوب بين يديها عمدت الى تحديد المبالغ التي تخرجها لتسوية الصفقات الدولية . ثم خرجت من قاعدة الذهب . فسقطت اسعار نقدها . ثم رفعت حواجزها الجمركية لكي تقلل الوارد اليها . واصبحت بعد خروجها عن قاعدة الذهب قادرة ان تنافس بمصنوعاتها مصنوعات البلدان الاخرى الباقية على قاعدة الذهب . فاضطرت هذه البلدان ، وغيرها من البلدان الدائنة ان تتأثر لنفسها ، برفع حواجزها الجمركية وتحديد الوارد من أصناف معينة او من بلدان معينة (الكوتا Quota) وكل هذا افضى الى هبوط اسعار العروض فنشأ عن ذلك المنافسة في خفض الاسعار لفرجة في الاسواق الدولية وسد المنافذ لعروض البلدان الاخرى برفع الحواجز الجمركية والوسائل الاخرى وهز الثقة العامة لاضطراب اسعار النقود وتقلقبها . فهبط مقدار التجارة الدولية من نحو ١٤ الف مليون جنيه سنة ١٩٢٩ الى ٥ آلاف مليون جنيه سنة ١٩٣٢ وهو ادنى ما بلغتهُ التجارة الدولية بين سنتي ١٩١٠ و١٩٣٢

ولما كانت الامم الزراعية ، والصناعية تتنافس للاستئثار بالاسواق العالمية ولما كانت المقادير التي تخرجها الحقول والمزارع ، والعروض التي تصنعها المصانع ، تفيض عن الحاجة وجب على الامم الوصول الى اتفاق على توزيع الفائض من الانتاج الزراعي والصناعي في كل بلاد . وهذا لا بدَّ منه اذا اريد جعل الاسعار مستقرة بعض الاستقرار . وقد ابدت حكومة اميركا رغبتها في استطلاع رأي الحكومات الاخرى في ما يتعلق بتحديد مساحة الحقول التي تزرع حنطة . وقد عهد الى احدى اللجان الفرعية في المؤتمر الاقتصادي العالمي في درس هذا الموضوع

ولا بدَّ من الاتفاق على تشجيع عقد القروض الدولية ضمن حدود معينة . فهذه القروض كانت من عوامل الرخاء قبل سنة ١٩٢٩ لانها مكنت الامم المدينة من تسديد ما عليها من دون اخراج الذهب من بلادها — ومن تثبيت النسبة بين الفضة والذهب لان ذلك يزيد مقدرة الصين والهند الشرقية على شرائهما نحو ٨٠٠ مليون من الناس

ان هذه المقترحات يشدُّ بعضها بعضاً ، فالاتفاق على بعضها دون البعض الآخر لا يكفي